

وسائل الشيعة

[141] (26738) 5 - وعنهم، عن سهل، عن موسى بن جعفر، عن عمرو بن سعيد، عن الحسن بن صدقة قال: سألت أبا الحسن (عليه السلام) فقلت: إن بعض أصحابنا روى أن للرجل أن ينكح جارية ابنه وجارية ابنته ولي ابنة وابن ولابنتي جارية اشتريتها لها من صداقها، أفحل لي أن أطأها؟ فقال: لا، إلا بإذنها. فقال الحسن بن الجهم: أليس قد جاء أن هذا جائز؟ قال: نعم، ذاك إذا كان هو سبيه، ثم التفت إلي وأوماً نحوي بالسبابة فقال: إذا اشتريت أنت لابنتك جارية أو لابنك وكان الابن صغيراً ولم يطأها حل لك أن تقتضها فتنكحها وإلا فلا إلا بإذنها. ورواه الشيخ بإسناده عن محمد بن يعقوب (1)، وكذا ما قبله وكذا الأول. أقول حملة الشيخ على ما إذا قومها وضمن القيمة لما مر (2). (26739) 6 - محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن العلا، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: في كتاب علي (عليه السلام): إن الولد لا يأخذ من مال والده شيئاً، ويأخذ الوالد من مال ولده ما يشاء، وله أن يقع على جارية ابنه إن لم يكن الابن وقع عليها. (26740) 7 - قال: وفي خبر آخر: لا يجوز أن يقع على جارية (ابنه إلا بإذنه) (1). (26741) 8 - وفي (العلل): عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن صالح بن عقبة، عن عروة _____ 5 - الكافي 5: 471 / 6، وأورد قطعة منه في الحديث 2 من الباب 5 من أبواب ما يحرم بالمصاهرة. (1) التهذيب 7: 272 / 1164، والاستبصار 3: 154 / 564. (2) مر في الأحاديث السابقة من هذا الباب. 6 - الفقيه 3: 286 / 1362. 7 - الفقيه 3: 287 / 1363. (1) في المصدر: ابنته إلا بإذنها. 8 - علل الشرائع: _____ 1. (*) 525 /